http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2164) السنة الثامنة - السبت (18) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

وثـــائـــق تـــســـقـــيـــط ولـــكـــن..

عامر القيسي

في ذروة احتدام التجاذبات السياسية والصراعات على المراكز والمسؤوليات والامتيازات، ينبري للجمهور احد أقطاب الصراع أو من ينوب عنه ليزف لهم بشرى حصوله على وثائق مهمة عن الفساد وسرقات المال العام وتبديده تؤدي إلى الإطاحة بالعروش والكراسي وبناء تجربة جديدة نظيفة عفيفة!!

التلويح بالوثائق التي لم نرها حتى الآن، يستخدم في العادة للحصول على تنازلات من الطرف المقابل وليس لكشف الحقائق، وهذه قناعة تولدت لدى المواطن بسبب تكرار مشهد التهديدات واختفائه بعد جلسة تسويات لا يعرف عنها شيئا!! بسرعة غير مسبوقة تجري لملمة احتمالات الفضيحة أو الفضائح لصالح التسويات التي تقوم بهندستها قوى "المساعي الحميدة" ليس رغبة في الحلحلة وإنما خوفا من أن تصيبها شرارات الفضائح.

المصيبة هي أن هذا اللون من اللعب في السياسة وعلى السياسة، لا أحد ينتبه فيه إلى أن "المهدد"، بضم الميم وكسر الدال، يقع تحت طائلة القانون الذي يحاسب كل من أخفى أو تستر على جريمة. والمهددون لدينا كثار ومعظمهم في هرم الطبقة السياسية، فقد شهدنا في أكثر من جلسات برلمانية، الدورة السابقة تحديدا، تهديدات متقابلة بالإرهاب والفساد والمساعدة على تهريب مجرمين محترفين بل اتهامات بجرائم قتل وإيواء إرهابيين وحماية مجموعات مسلحة، وكانت الزوبعة تنتهي دائما داخل الفنجان ولا تتجاوزه!!

لن نناقش الاتهامات ونوعيتها، لكننا نود أن نناقش السياسي المسؤول ونسأله بكل شفافية:

لماذا التستر على جرائم الفساد والتهديد بكشفها، في الوقت الذي يحتم عليك القانون والمسؤولية والضمير والأخلاق أن تبادر إلى تسليم ما لديك من وثائق إدانة إلى السلطات القضائية لتأخذ الإجراءات القانونية مجراها وتتم محاسبة المتهم؟

سؤالنا غير موجه إلى مسؤول دون آخر ولا منتم إلى حزب أو فئة غير أخرى. نحن نتحدث عن جزء من إفرازات المشهد السياسي لدينا الذي يكشف للعلن أن لدينا مسؤولين من الصف الأول ينبغي أن يقدموا للقضاء ويحاسبوا كأي مواطن آخر بسبب تسترهم على جرائم مرتكبة بحق الشعب، وهي جرائم فساد مالي وتستر على مجرمين وصفقات مشبوهة من مختلف النوعيات لا يستطيع أن يصل إليها المواطن، بسهولة ولا بصعوبة، لأنها تحدث في أجواء المافيا السياسية التي دمرت البلاد على مذبح شهوات المال والسلطة!!

إني اقترح أن تشكل لجنة من داخل البرلمان مهمتها تعقب المسؤولين، نوابا وغيرهم، الذين يتسترون على الجرائم بأنواعها ويحتفظون بوثائقها لأغراض المساومات السياسية وتحسين المواقع في كافتريا الحكومة، وان تمنح صلاحيات واضحة، ويتم اختيار أعضائها من المشهود لهم بالنزاهة والجرأة والشجاعة، لكي تكشف للجمهور المتسترين على الجرائم التي تضر بمصالحه.

من غير المعقول أن يتهم السيد المالكي تحت قبة البرلمان، وهو بمنصب رئيس الوزراء، احد النواب في الدورة السابقة بإخفائه أو تستره على مجموعات مسلحة، وتمر الحادثة مرور الكرام! ومن غير المعقول أيضا أن يعلن رئيس الوزراء الأسبق السيد علاوي، أن لديه وثائق خطيرة لو أبرزها لأطاحت بالحكومة الحالية، والمقصود تحديدا المالكي، وستمر مرور الكرام أيضا!!

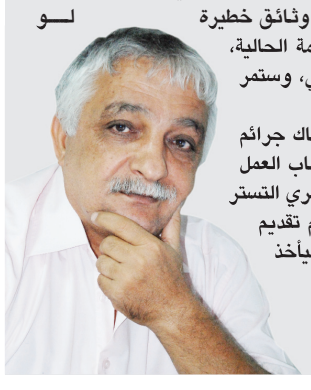

وفي كلتا الحالتين هناك جرائم مخفية يعرفها أقطاب العمل السياسي في البلاد ويجري التستر أو السكوت عليها وعدم تقديم أدلة الإجرام للقضاء ليأخذ مجراه.

من يحاسب هؤلاء؟

العراقية: لا حاجة لها.. ملتزمون باتفاقيات أربيل

التيار الصدري يعاين الكتل السياسية لاتخاذ موقف تجاه مبادرة زعيمه

□ بغداد / اياس حسام الساموك

فيما ينتظر التيار الصدري مواقف الكتل السياسية من مبادرة زعيمه مقتدى الصدر، نفى ائتلاف العراقية علمه بها، مشددا على انه ملتزم باتفاقيات أربيل.

يأتي ذلك في وقت دعا نواب من ائتلاف دولة القانون الكتل السياسية إلى إيجاد حلول لمشاكلهم الشخصية بعيدا عن المشهد السياسي.

ويؤكد التيار الصدري أن المبادرة التي يسعى إليها زعيمه تبدأ من النقطة التي انتهت إليها مبادرة رئيس إقليم كردستان، رابطا نجاحها بمقدار تقبل الأطراف الآخرين لها، وبحسب قياديين في التيار، فأن اختلاف وجهات النظر بين ائتلافي العراقية ودولة القانون مرده السعي وراء المصالح الحزبية والشخصية.

ولفت النائب عن كتلة الأحرار جواد الجبوري، إلى امتلاك الصدريين حلولا يمكن للفرقاء السياسيين الاستعانة بها من اجل تقريب وجهات النظر، وتابع "أن الصدر بما يستطيع يحاول إطلاق مبادرته من اجل توحيد الصف السياسي لمواجهة التحديات المستقبلية ومعالجة الاحتقان الحاصل بين ائتلافي دولة القانون والعراقية".

وينتظر التيار مواقف الكتل الأخرى من المبادرة، وفي حال الموافقة فسيخوض غمارها بحثا عن الحلول، وقال الجبوري "من غير المعقول أن تطلق مثل هكذا مبادرات ولا يصغى إليها من الفرقاء"، محذرا ممن اسماهم بمحبي السلطة من "استمرار الجري وراء الحلفاء الإقليميين".

"إن نقاط الحل بات يعرفها الجميع"، هذا ما أكده الجبوري في حديثه لـ"المدى" مستدركا "إن الاختلافات السياسية مردها الرغبة في الحصول على مكاسب شخصية وحزبية"، واصفا الأمر بالسلبي، غير انه أوضح "أن مسعود بارزاني كانت له مبادرة تشكلت بموجبها الحكومة"، مردفا "هناك بقايا لهذه المبادرة لم تستكمل، والصدر يسعى للبدء منها"، مستطردا "لدينا خطط وآليات للتحاور ولكن هذا لا يعني ضرورة أن يترأس الصدر اجتماعات القادة السياسيين لاسيما وان لديه الكثير من أعضاء القيادة السياسية قادرين على تمثيله".

وتنتقد إحدى القيادات في التيار الصدري محاولة حزب الدعوة تجيير جميع المبادرات لمصلحته.

ويقول القيادي الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لـ"المدى" أن الدعوة باعتباره الحزب الحاكم، ينظر إلى جميع القرارات والمبادرات التي تصدر من القوى السياسية لاسيما من الجهات التي لا تؤمن بمنهجيته، للإضرار به والانتقاص من قياداته، وبالتالي يريد أن يجير كل إجراء يتخذ لمصلحته.

ويرى القيادي أن الجمود الذي تمر به العملية السياسية، ومخاوف زعيم التيار مقتدى الصدر من انهيار العملية السياسية، مما دعا به إلى طرح مبادرة تجتمع من خلالها القيادات العراقية على طاولة واحدة من اجل وضع الحلول.

ويحذر القيادي من مماطلة حزب الدعوة في تنفيذ ما تتمخض عنه المبادرة كما هو الحال في مبادرة مسعود بارزاني، وقال "رغم تفاؤلي بمبادرة الصدر، لكنني ابدي شكوكا من مواقف حزب الدعوة تجاه الأطراف الأخرى، لاسيما وان الحزب قام بتسويف الكثير من بنود مبادرة مسعود بارزاني الأمر الذي أوصل العملية السياسية إلى شفى هاوية".

من جانبه جدد ائتلاف العراقية تمسكه بمبادرة مسعود بارزاني، مشددا على أنها الأجدر بحل الأزمة العراقية، معربين عن عدم معرفتهم بمضمون مبادرة الصدر.

وقال النائب عن العراقية كامل الدليمي لـ"المدى" إن ائتلافه ملتزم باتفاقيات أربيل، كونها جديرة بحل جميع الإشكاليات التي بين الفرقاء، موضحا أن ما تبقى منها هو متابعة تنفيذها من قبل الجهات ذات العلاقة، داعيا رئيس إقليم كردستان لقول كلمته بهذا الصدد.

أما في ما يخص مبادرة الصدر أوضح الدليمي "سمعنا من خلال وسائل الإعلام عن هذه المبادرة، ولكن لم نطلع على بنودها والإطار العام لها كي نتخذ موقفاً منها"، نافيا وجود نية لدى ائتلافه في الانسحاب من العملية السياسية، مشددا على أن العراقية ماضية في تنفيذ جميع الاتفاقيات التي من شأنها خدمة الصالح العام.

وعلى الجانب الآخر، رحب ائتلاف دولة القانون بمبادرة الصدر، معتبرا أن الأخير له تأثير كبير من شأنه جمع الأطراف السياسية على طاولة واحدة.

ويرى النائب عن حزب الدعوة تنظيم العراق، جواد البزوني أن المشكلة السياسية تكمن في عدم جلوس القادة السياسيين على طاولة حوار واحدة، وقال "في حال إيجاد لقاء مشترك فان جميع الاحتقانات السياسية ستزول"، واصفا المشاكل بالبسيطة.

وتابع البزوني في اتصال هاتفي مع "المدى" إن هنالك اتهامات متبادلة بين العراقية ودولة القانون أسهمت وبشكل كبير في اتساع رقعة الخلافات السياسية، داعيا إلى إيجاد ثقة بين الائتلافين، مبينا أن "الجميع اخطأ والآن تبحث كل كتلة عن نجاحات على حساب الأخرى".

وانتقد البزوني مواقف قيادات الكتل السياسية، معتبرا إياها من صنعت الخلافات بين الكتل، نافيا وجود أي خلاف بين نواب الكتل جميعها، مستدلا بما حصل بين النائبين حيدر الملا وكمال الساعدي، وقال "هذا دليل على أن الخلافات شخصية"، داعيا إلى عدم تعميمها بين الأطراف وان تحل هذه الخلافات بعيدا عن الكتل التي انتخبها المواطن العراقي.

في غضون ذلك، ينفي ائتلاف الكتل الكردستانية، وجود أي مبادرة مقدمة من قبل رئيس الجمهورية جلال طالباني، لكن الأخير يسعى من خلال لقاءاته بالزعماء السياسيين لترطيب الأجواء من اجل عقد اجتماع قمة بينهم، وتنفيذ ما تبقى من بنود اتفاقية مسعود بارزاني. وكانت تقارير صحفية تحدثت عن تبني طالباني لمبادرة جديدة لتقريب وجهات النظر بين ائتلافي العراقية ودولة القانون. ويشير القيادي الكردستاني فرياد راوندوزي إلى عدم وجود نية لدى طالباني لإطلاق مبادرة جديدة، مضيفا "أن تحركات رئيس الجمهورية تأتي لكسر الجمود ولجمع القادة السياسيين، شريطة أن تكون هنالك تنقية للأجواء وخلق روئ مشتركة لعقد لقاء مشترك".

وكان طالباني وبحسب راوندوزي قد اجتمع خلال الأسبوعين الماضيين مع كل من المالكي، واحمد الجلبي، وإبراهيم الجعفري، وأسامة النجيفي، وعمار الحكيم، ومع قيادات في التيار الصدري، لتدارس الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد.

إلا أن القيادي الكردستاني أكد في تصريحه لـ"المدى" عدم نضوج فكرة اللقاء حتى اللحظة، ناقلا عن رئيس الجمهورية إصراره على تنفيذ اتفاقية أربيل بنقاطها التسعة، من خلال كسر الجمود السياسي وتنقية الأجواء، فضلا عن خلق أرضية مشتركة من الناحية التشريعية لتنفيذ بعض البنود.

وفي ظل تبيان وجهات النظر والاتهامات السياسية والانعزال عن الآخر يستبعد راوندوزي إمكانية عقد اللقاء قريبا، مبينا "إذا ما استمر الشد والجذب واللهجة الإعلامية الحادة بين ائتلافي المالكي وعلاوي بهذا الحال ليس من السهل جمع قادتهم على طاولة واحدة".

قادة الكتل السياسية في اجتماع لتسوية المشاكل... ا ف ب – (ارشيف)

البرلمان يناقش قانون العاصمة

بغداد بعد ثماني سنوات تفتقر إلى الإشراف

حي عشوائي في بغداد بعد ثماني سنوات من التغيير ... ا ف ب – (ارشيف)

□ عن: واشنطن بوست

في مدينة يغطي التراب فيها كل شيء، وتسمح حضارتها برمي القناني الفارغة في الشوارع، يحاول سكنة منطقة زيونة المزدهرة الحفاظ على الحشائش الخضر و الأشجار المثمرة. إلا أن أهالي بغداد عندما يخرجون من مناطقهم المقدسة المحاطة بالجدران الكونكريتية، لا يستطيعون الهرب من مدينة لا تزال تفتقر إلى الإشراف بعد ثماني سنوات من سقوط النظام السابق.

إنهم يرون الأوساخ والحصى تملأ الشوارع التي تغطيها آثار العجلات و تنخرها الحفر الكبيرة. فضلات الأطعمة تنتشر في الطرقات، و إفرازات البالوعات تطفو من الأنابيب المتكسرة لتتجمع على شكل برك في الشوارع وسط الأسلاك المتدلية من الأعمدة. هناك القليل من العاب الأطفال في الملاعب التي يماثل عددها عدد السيارات القديمة المتروكة في الشوارع.

يقول احد المواطنين وهو يقف خارج بيته الفخم "لا ندري من المسؤول ومن الذي يوفر الخدمات والأمن؟ حتى أننا لن نتوجه بشكاوانا إلى الحكومة بعد اليوم".

في بغداد التي يقطنها حوالي ربع سكان العراق، يعتبر تحديد المسؤولية من الأمور المعقدة و المربكة التي تختبر صبر الأهالي ومسؤولي البلدية الذين لا زالوا يتلمسون طريقهم في الحياة الديمقراطية. العراق، المدعوم بحوالي ٤٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة من اجل تأسيس حكومات محلية، لازال يحقق تقدما ثابتا في إنشاء الهيئات المحلية لتوفير الخدمات للمواطنين.

لكن تبقى تركيبة بغداد شبه الفيدرالية تشكل تحديا فريدا للمسؤولين الاميركان و العراقيين في تقرير حدود جديدة للمدينة، وتعيين حدود صلاحيات أمين العاصمة و حدود صلاحيات المحافظ.

يقول السيد محمود عثمان عضو البرلمان العراقي "المشكلة هي انه لا احد يعرف من المسؤول". مسائل القيادة والسيطرة والإشراف كانت تخيم على بغداد منذ الأيام الأولى للحرب عندما كانت القوات الاميركية غير مكتملة التجهيز لاحتواء أعمال النهب بعد انهيار نظام حكم صدام حسين.

ورغم أن الوضع الأمني قد تحسن في السنوات الأخيرة، فان مهمة الإشراف و السيطرة على ٢٥٠،٠٠٠ من أفراد الشرطة والجيش الذين يحرسون المدينة، قد خلقت مشاكل إدارية بضمنها ثغرات في الجهد الاستخباري وضعف الوضوح التنظيمي. فمثلا، يقول المسؤولون المحليون المقيّدون إنهم لا يعرفون بمن يتصلون بشأن المركبات المشكوك فيها. في الوقت نفسه، فان أمانة بغداد غاضبة بسبب الكيانات المختلفة التي تتسابق للسيطرة على أموال إعادة الإعمار وتتجادل حول ما إذا كانت الحكومات المحلية ذات الطراز الاميركي تنفع في الشرق الأوسط أم لا.

يقول جواد الحسناوي عضو البرلمان العراقي "بغداد تعيش في فوضى عارمة".

في الأسابيع القادمة، سيعقد البرلمان جلسة للنظر في "قانون العاصمة"، الذي تم تصميمه لتحديد المسؤول عن الإشراف على العاصمة بغداد. لكن في بلد يضم حوالي ٢٠ كتلة سياسية كبيرة، و ناخبين قلقين، و برلمان يستهلك وقته بالنزاعات الداخلية، فان القليل من المشرعين يتوقعون حلولا سريعة.

يقول أمين بغداد صابر العيساوي "كل منهم يتهم الآخر، و لا احد يثق بالآخر. و هذا يسبب الإرباك في عملنا".

■ ترجمة عبد الخالق علي

إلى القائد العام للقوات المسلحة

رجـالـك أهـانـوا الـوطـن

□ سعاد الجزائري

لا أتخيل أن أي عراقي يستطيع أن ينسى أو يمسح من تاريخ كرامته مشهد الجندي العراقي الراكع أمام الجندي الامريكي إبان اجتياح الجارة الكويت، حين شعرنا يومها، إن العراق بأكمله قد ركع، وان الاهانة لم تشمل ذلك الجندي بل شملتنا جميعنا، وما زلنا نحمل آثارها، رغم كثرة الاهانات والإذلال المستمر الذي نعانيه ما قبل ٢٠٠٣ وما بعده، وحتى هذه اللحظة.

ربما لسوء حظ ذلك الضيف القابع في سيارته السوداء وخلف زجاج معتم أن أكون في المكان نفسه أمام مدخل فضائية العراقية، وبالتحديد قرب اللافتة التي وضعها المسؤولون في كل سيطرة (الكل يخضع للتفتيش)، ويبدو أن المقصود بذلك فقط المواطن المجرد من كل أنواع الأسلحة عدا سلاح ضعفه وحزنه وقهره المستمر، وليس المسؤول المحصن بطوق من أجساد الجيش أو رجال الشركات الأمنية، الذي يبدو الواحد منهم لشدة ضخامته وكأنه كتلة كونكريتية.

لسوء حظ ذلك المسؤول إني كنت في تلك اللحظة هناك، حينما انهال مجموعة من العسكر على جندي يقف مع زملائه لحراسة هذه المؤسسة، التي تعرضت لمحاولات تفجير أكثر من مرة، لقد انهالوا عليه، وكانوا يتسابقون في كثرة الضرب لجندي شاب أمام أعين الناس وأمام عيني، لأنه أراد أن يفتش سيارة المسؤول المجهول، والقابع داخل سواد سيارته وزجاجها، ضربوه وأهانوه ليثبتوا ولاءهم للمسؤول الذي سود وجه العراق، ولم يثبتوا ولاءهم لوطنهم الذي يرمز له بلباسهم العسكري، والأسلحة التي يحملونها دفاعا عنه، وتغيرت المعادلة ومفهوم هذا الدور حينما وجهوا فوهات هذا السلاح إلى ذلك الشاب المسكين.

هذا الجندي، المطلوب منه ان يؤدي واجبه حينما أراد تفتيش السيارة، تنفيذا والتزاما بمضمون القطعة التي وضعها المسؤولون، لكي يوهمونا أنهم يخضعون لنفس عمليات التفتيش، ونتيجة لالتزامه بواجبه ضربوه على رأسه، ودفعوه بمنتهى الإهانة من ظهره، مرة إلى مصفحة عسكرية (كتبت رقمها عندي) ووضعوه داخلها، ثم عادوا وأخرجوه، وهم يواصلون الضرب والدفع باتجاه استعلامات المؤسسة، لا لذنب، سوى انه يقوم بواجبه كما أوصاه القائد العام للقوات المسلحة، لان إخلاله بهذا الواجب، سيعرضه للطرد من عمله أيضاً.

الاهانة التي وجهت لهذا الجندي، هي اهانة لسلطة القائد العام للقوات المسلحة، وفوق كل ذلك اهانة للعراق، الذي يعتبر هذا الجندي رمزا له، ولهذا السبب تذكرت المشهد الذي كتبت عنه أعلاه، لكن الفرق بين المشهد الأول والثاني، إن الجندي الأول أهين من قبل جهة ليست عراقية، ونتيجة قيامه، بأمر من القائد العام آنذاك، صدام حسين لاحتلال الجارة الكويت، وقد ركع آنذاك لأنه واجه جوعا وعطشا لأيام، بعدما تخلت عنه قيادته العسكرية وتركته وحيدا في الصحراء، لكن جندي العراق الديمقراطي، الحارس للفضائية العراقية، أهين لأنه يؤدي واجبه، وبضمن هذا الواجب حماية المسؤولين، وتفتيش كل من يدخل المؤسسة كما أوصت القيادة العليا بذلك، حتى المسؤولين أنفسهم، إلا إذا كانوا قد استثنوا أنفسهم من هذا التفتيش ضمنيا، وكأننا قد نسينا التفجير الذي تم داخل البرلمان، أو تفجير وزارة الخارجية، الذي تم بعلم وبمساعدة بعض المسؤولين، إن لم يكن بتخطيط منهم.

حينما يهان الجندي بسبب أداء واجبه، ما الذي يتبقى من قيمة للمسؤول عن حماية الوطن الذي بسبب رجاله وعنجهيتهم أهين العراق، لان الجيش كما عرفناه من الصغر (كرامة وسور للوطن).

ملاحظة: استطيع أن أزود الجهات المسؤولة بتاريخ الحدث ورقم المصفحة التي دفعوا إليها الجندي المسكين، الذي اشك انه سيؤدي واجبه بالشكل الأمثل في الأيام المقبلة.